عشية انعقاد المؤتمر الاس

صحفيون في عدن: أزمة (نقيب

في الوقت الذي تشهد فيه نقابة الصحفيين بعض الاضطرابات بدءاً بخلو النقابة من نقيب يمثلها ومروراً بالاوضاع المعيشية للصحفيين وإنتهاء وليس نهاية بالمطالبة بتعديل النظام الداخلي للنقابة التي هي الآن على مشارف البدء بإنتخاب نقيب لها ، قمنا في صحيفة ١٤ أكتوبر بإجراء هذا الاستطلاع مع عدد من الصحفيين من مختلف الصحف لمعرفة آرائهم ووجهات نظرهم بحيادية وموضوعية وقد خرجنا بما يلي :

لقاءات/ زكريا السعدي/ اثمار الوالي/ إصلاح العبد
تصوير / علي محمد فارع - عبدالواحد سيف

مجلس النقابة لم يعط لحقوق الصحفيين الأهمية اللازمة

●الزميل محمد قاسم نعمان رئيس تحرير صحيفة (التحديث) الأسبوعية بدأ حديثه بالقول:

أولاً: ما يتعلق بالسؤال.. لابد أن نكون منطقيين وموضوعيين عند تقييم أداء الآخرين..

ومجلس النقابة في السنتين الماضيتين اللتين تلتا المؤتمر العام الثالث استطاع ان يقوم بالعديد من المهمات وبالذات دفاعه عن حرية التعبير ودفاعه عن الصحفيين الذين واجهوا انتهاكات لحقوقهم المشروعة والإنسانية.

لكن ما يؤخذ على زملائنا في مجلس النقابة والحلقة التنفيذية فيها انهم لم يعطوا موضوع حقوق الصحفيين المرتبطة بتحسين أوضاعهم الحياتية والمعيشية بوجه خاص الأهمية اللازمة التي تتناسب وأهميتها الكبيرة كونها تحتل المرتبة الأولى في المهام والواجبات المناطة بالنقابة.

فالنقابة .. أي نقابة لابد أولاً ان تعمل من أجل الدفاع عن حقوق أعضائها والحقوق هنا هي تلك المرتبطة بحق الأجر المناسب وضمان توفير العلاج والدواء والجو والمناخ المناسبين لممارسة المهنة والحياة المعيشية المناسبة.. والتي تحتل أهمية كبيرة وبالذات للمرتبطين بمهنة الصحافة.. أي الصحفيين.. فتحسين أوضاع الصحفيين الحياتية والمعيشية ستمكنهم بالتالي من ممارسة دورهم في المجتمع بأكثر جرأة وأكثر قدرة على المواجهة لمختلف الاخطاء والسلبيات وصور الفساد والصحفي الجائع لا يستطيع ان يقوم بشيء من ذلك فتحول إلى الباحث عن حلول لمشاكله ومعاناته وجوعه.

على سبيل المثال: للإيضاح أكثر..

لقد كانت نقابة الصحفيين هي أول نقابة تطرح موضوع أهمية تحسين أوضاع الصحفيين ليتمكنوا بالتالي من تحمل مسؤولياتهم في المجتمع سواء في نشر وتوعية الناس بثقافة الديمقراطية ونقابة حقوق الإنسان.. وثقافة حرية الصحافة وحرية التعبير.. الخ وكان ذلك عام ١٩٩١م بعد انعقاد المؤتمر التأسيسي (الأول) لنقابة الصحفيين - الموحدة - بعد الوحدة وقيام الجمهورية اليمنية التي ارتبط مشروع قيامها بالديمقراطية وحرية التعبير والتعددية وحرية الصحافة.. حيث قدمت قيادة النقابة التي انتخبت حينها مذكرة متضمنة المطالب بتطبيق هيكل أجور خاص بالصحفيين وفي أول لقاء مع الأخ الرئيس علي عبدالله صالح - مباشرة بعد المؤتمر - طرحت عليه قضية هيكل الأجور الخاص بالصحفيين واقتنع بأهمية تطبيقه وأعطى التوجيهات إلى وزارة الإعلام ووزارة المالية بدراسة وتطبيق ذلك.. حيث كان الاستاذ عبدالرحمن الاكوع - وكيل وزارة الإعلام حينها - هو الذي انيطت به مسؤولية متابعة الهيكل مع وزارة المالية.. وبالفعل بذلت جهود كبيرة.. إلا أن التطورات التي شهدتها البلاد بعد ذلك جمدت التواصل وفي ذات الوقت انشغلت النقابة بخلاف ذلك.

المشكلة انه عندما تم نهاية العام الماضي ٢٠٠٥م وكذا بداية ٢٠٠٦م تطبيق استراتيجية الأجور الجديدة في البلاد لم نلمس حضوراً للنقابة في تبني قضايا الصحفيين .. عكس ما حصل في نقابات أخرى (المعلمين والتربويين وأساتذة الجامعة ونقابات المؤسسات المختلفة) وتم الاستجابة للجميع.. والصحفيون لم تتقدم نقابتهم بمشروع يطالب بإدراج الصحفيين بهذه الإستراتيجية - على الأقل إننا كصحفيين لم نطلع على أي مشروع أو رسالة أو مذكرة من النقابة بهذا الشأن وهو ما يؤخذ عليها - مع احترامنا لجهودها ومواقفها في جوانب أخرى من مهام النقابة.

لهذا نقول ان عمل قيادة النقابة التي ستتولى هذه المهام ان تضع قضية الدفاع عن حقوق الصحفيين المتعلقة والمرتبطة بتحسين حياتهم المعيشية والحياتية كمهمة رقم واحد تليها قضية تحسين أدائهم المهني من خلال وضع برامج للتأهيل وإعادة التدريب ثم في ذات الوقت الاهتمام بقضايا ومشكلات الصحفيين والصحفيات داخل مواقع عملهم في المؤسسات الصحفية الحكومية والخاصة.

ويترافق مع ذلك بالطبع مهمة الدفاع عن حرية التعبير وحرية الصحافة ومواجهة الانتهاكات .. وهذه مهام لابد أن توليها النقابة أهمية كبيرة - وهو ما قامت به خلال الفترة الماضية وتستحق عليه التحية والتقدير - لكن هذه المهمة هي مهمة مختلف قوى المجتمع سواء منظمات المجتمع المدني أو الأحزاب أو قوى الديمقراطية عامة.

ولا يجب أن يكون اهتمام النقابة بهذه المهام على حساب المهام الأساسية المناطة بالنقابة والتي كما أشرنا سابقاً - المتعلقة بحقوق الصحفيين المادية المرتبطة بحياتهم ومعيشتهم وعلاجهم.. الخ.

أما بخصوص البيان الذي صدر عن اللقاء التشاوري الذي عقد في مقر نقابة الصحفيين في عدن وشارك فيه زميلات وزملاء من فروع عدن ولحج وأبين كان مهماً.. فقد أراد المشاركون أن يعبروا عن مواقفهم ويبعثوا برسالة واضحة للمعنيين داخل قيادة النقابة وإلى الصحفيين عموماً.. ان الاجتماع القادم المحدد له في ١٢/٧/٢٠٠٦م للجمعية العمومية للنقابة لا يجب أن يكون محصوراً في موضوع واحد ويجسد رغبة محدودة داخل قيادة النقابة وخارجها.. ذلك انه من باب أولى أن يتم احترام القرارات التي تخرج بها مؤتمراتنا.

ففي المؤتمر الثالث (الأخير) أتخذ المؤتمر ضمن قراراته (أن يتم مناقشة تعديلات في النظام الداخلي - في أول اجتماع للجمعية العمومية).. ونحن الآن أمام هذا الأستحقاق أي اجتماع الجمعية العمومية وبالتالي يجب ان نلتزم لقرار المؤتمر وتكون أول قضية نناقشها هي تعديلات النظام الداخلي.

محمد قاسم نعمان :
مجلس النقابة لم يعط حقوق الصحفيين الأهمية اللازمة لأنه انشغل بخلافاته

وتعديل النظام الداخلي يجب أن يحتل الأولوية لأنه سيشكل مدخلاً لتطوير عمل النقابة وادائها ونريد به أيضاً ان نعزز من عملنا الديمقراطي الداخلي للنقابة من خلال مجموعة من التعديلات لتشمل التالي:

١/ توسيع المشاركة في قيادة وتسيير عمل النقابة من خلال توسيع المجلس العام من ١٢ إلى ٢٤ عضواً يتم انتخاب عدد إضافي إلى جانب ما تبقى من المجلس الحالي ليصل عدد المنتخبين إلى ٣٥ - ٣٨ عضواً وعضوة.. ثم يضاف لهم تمثيل للفروع حسب كثافة العضوية في كل فرع بحيث يكون العدد الاجمالي بعد ذلك ٤٢ - ٤٨ عضواً وهذا المجلس يكون بمثابة قيادة النقابة ما بين المؤتمرين أي ستكون مهامه بدلاً من اجتماعات الجمعية العمومية السنوية التي لم تستطع النقابة التقيد والالتزام بتنفيذه بسبب عدم إمكانية توفير ٢٥ مليون ريال لعقد اجتماع الجمعية، بينما هذا المجلس يمكنه ان يجتمع كل ٦ أشهر ويمكنه كذلك ان يجتمع كل ٣ أشهر إذاً هناك قضايا تستدعي ذلك وهو أمر لن يكلف النقابة "ميزانية" خاصة..

إضافة إلى كون هذا المجلس سيعكس توسيع المشاركة سواء من الصحفيين أو تمثيل الفروع التي لا تشارك الآن في القضايا والقرارات التي يتم اتخاذها باسم الصحفيين.

ثم نريد كذلك أن نجسد في هذا المجلس توسيع مشاركة النساء (الصحفيات) ليجسد نظام (الكوتة).

٢/ نتيجة لتجربتنا السابقة فان انتخاب النقيب من الجمعية العمومية عملية فيها العديد من الصعوبات ويخلق الكثير من المحاذير التي تتعلق باستقلالية النقابة.

فانتخاب النقيب من الجمعية العمومية يعني لا يمكن تغييره إلا عبر الجمعية العمومية وهو أمر يرتبط بتعزيز مبلغ لا يقل عن ٢٥ مليون ريال!! ولا يمكن الحصول عليه من الحكومة إلا بـ (مقابل) وهو مقابل يدخل في حساب المساس باستقلالية النقابة ومواقفها.

ثم أن أخطاء النقيب أو ضعف أدائه أو أي شيء يحصل لا يستطيع المجلس العام محاسبته لأن قوة تمثيله يستمدها من الجمعية العمومية وليس من المجلس .. وهي إشكالية أخرى.

ثم لو حصل خلاف بين المجلس والنقيب يمكن ان تتجمد النقابة إذا لم تحصل على الـ ٢٥ مليون لتعقد بها اجتماع للجمعية العمومية حتى تقف أمام هذه الحالات والإشكاليات.

لهذا نقول لابد من أن يتم انتخاب النقيب واللجنة التنفيذية للنقابة من المجلس العام الموسع والذي سيمتلك بالتالي السلطة والصلاحية للوقوف أمام أية أخطاء وسلبيات وقصور وخروج عن خط النقابة.. الخ ويستطيع بالتالي أن يتخذ القرار المناسب دون تعقيدات ودون البحث عن ٢٥ مليون ريال أو متى تسددها.

والإضافة الأخرى التي نحن في أمس الحاجة لها هو أن تكون هناك جهة تتولى الرقابة والمحاسبة على الجوانب المالية وعلى مسار العمل بالنظام الداخلي.. الخ وهذا يستدعي أن يتم انتخاب (لجنة رقابة وتفتيش) من قبل الجمعية العمومية ثم نأتي لإضافة هامة أخرى هي المتعلقة بتوسيع صلاحيات الفروع .. فلا يعقل مثلاً أن يتم النظر في قضية طالبي العضوية من فرع عدن لأكثر من عامين.. فيتم تقديم ٦٠ طلباً يتم الوقوف واعتماد ٦ منهم فقط فمن يمكن ان يصرف بصحفيين أو صحفيات في عدن.

أليس فرع عدن وبالاستناد إلى شروط العضوية الواردة في النظام الداخلي ويمكن للقيادة في المركز (المراجعة خلال شهر) لتطعن بقرار اللجنة المشكلة بالفرع وبهكذا تمشي الأمور إضافة إلى موضوع الميزانيات للفروع والتي يجب ان تستوعب كثافة كل فرع ونشاطه وهذا يستدعي التوزيع العادل لميزانية النقابة.

الخلاصة نقول هنا اننا لا نقف طويلاً أمام من هو النقيب القادم لكننا نؤكد بدرجة رئيسية على ضرورة أن توفر مناخات وشروطاً طيبة لعمل أفضل لنقابتنا في الفترة القادمة.. وإذا كنا نرفض قانون الصحافة التي قدمته الحكومة لانه يسلب الحقوق ويضر بالديمقراطية.. فمن باب أولى أن نقوم بمراجعة دستور نقابتنا (نظامه الداخلي) لنجسد فيه الحقوق الديمقراطية حتى تكون نقابتنا نموذجاً يحتذى به بين بقية منظمات المجتمع المدني اليمنية.

والله الموفق

الأزمة قائمة في مجلس النقابة بسبب الولاء السياسي

● أما الزميل أيمن محمد ناصر رئيس تحرير صحيفة (الطريق) قال:

في تصوري أن أزمة نقابة الصحفيين اليوم هي ليست في خلو منصب النقيب أو في الوضع العام للنقابة ولكن أعتقد أن هذه الأزمة ولدت عشية انتهاء أعمال المؤتمر الثالث للنقابة الصحفيين حتى في ظل وجود النقيب السابق وقبل أن يقدم استقالته كانت الأزمة قائمة لا يستطيع أحد أن ينكر أنه حتى في ظل وجود الزميل محبوب علي نقيباً للصحفيين كانت الازمة قائمة من أول يوم. أو بالاصح من أول اجتماع لمجلس النقابة الجديد من خلال التنافس والخلاف الشديد حول توزيع المناصب وفي اعتقادي بأن البداية كانت خطأ من خلال التآمر على الارادة الجماعية لصحفيين وعدم التنافس وفق القاعة.. هنا للأسف من يعتقد أن المؤتمر العام الثالث كان ديمقراطياً وجرت الامور بشفافية وأنا أرد على هذا الكلام أقول من الناحية الاجرائية صحيح ان الانتخابات تمت بديمقراطية ولكن للأسف الشديد جرى تقاسم سياسي ما بين حزب المؤتمر الشعبي ومابين أحزاب المعارضة على تقاسم مجلس النقابة ستة كراسي للمؤتمر وستة كراسي للمعارضة وان يكون النقيب هو محبوب علي وهو طبعاً محسوب على المؤتمر الشعبي العام وفق هذا التآمر جرى تعبئة بعض الزملاء الصحفيين من ضعاف النفوس وجرى الشغل في القاعة والتعبئة وبالتالي مجلس النقابة خسر أفضل

نجيب يابلي:
نطالب بتوسيع مجلس النقابة وتغيير النظام الداخلي

أيمن محمد ناصر :
ولاء أعضاء مجلس النقابة لأحزابهم.. وتضامنهم واصدار البيانات للصحفيين من نفس اللون الحزبي

الصحفيين الذين يمكن ان يشكلوا اضافة حقيقية ونتيجة لهذا الوضع الخطأ جاء مجلس نقابة مشبع بالطموح الشخصي وقلة التجارب وغلبوا الصراع الحزبي حيث نلاحظ أن كل واحد اعتبر مجلس النقابة أو النقابة أمتداداً للحزب السياسي الذي يمثله وبالتالي حدث الشد والجذب مابين أعضاء مجلس النقابة الذي كانوا هم طبعاً امتداداً للأحزاب السياسية بما فيها حزب المؤتمر الشعبي العام.

انا اعتقد ان مجلس النقابة كان يفترض ان يترك بعيداً عن التنافس الحزبي أياً كان سواء كان ممثلاً كله من المعارضة أو كان كله ممثلاً بالمؤتمر الشعبي العام ليس عندنا حتى ماكان الشخص لايملك رؤية صائبة وعنده نقص في التجربة هذه هي المشكلة.. أنا استطيع أن الخص الأزمة بأنها أزمة سياسية نتجت عن التقاسم السياسي وبالتالي كل واحد عرف بأنه جاء ممثلاً لحزب سياسي وبالتالي يجب ان يكرس النقابة لحزبه السياسي سواء كان حاكماً أو معارضاً الشيء الثاني قلة التجربة وقلة الخبرة والطموح الشخصي والتداخل في الاختصاصات وعدم وجود قيادة قوية ممثلة بالنقيب للأسف الشديد وهذا كله أدى إلى أزمة مركبة كل مرة كانت تكبر مثل كرة الثلج.

ومالم يتم تدارك هذا في المستقبل ستظل للاسف الشديد نقابة الصحفيين الذي من المفترض ان تكون الطليعة التي تقود كل النقابات باعتبار ان الصحفيين من هم يكتبون ويشكلون الرأي العام ستظل عاجزة وكسيحة مالم يتم تصحيح وضعها.

أما بالنسبة للسؤال الثاني انا اعتقد ان ليس عيباً الاهتمام بالقضايا الحكومية للصحفيين فيما يخص الحريات العامة والتواصل مع المنظمات الدولية.. ولا اعتقد ان الازمة نتيجة لهذا السبب وهو ان انشغال الاخوان في مجلس النقابة بالدفاع عن الحريات اثر على مستوى الحقوق واعتقد ان الاهتمام يجب ان يكون مشتركاً.. أنا في تقديري ان السبب الرئيسي للأزمة هو في قلة الخبرة لدى اعضاء مجلس النقابة ونتيجة الصراعات الداخلية فيما بينهم والتداخلات في الاختصاصات وايضا التضارب حول الامتيازات وان كانوا يشكروا على الجهود الطيبة التي بذلوها في الدفاع عن الحريات العامة للصحفيين لكن ايضاً لاننسى انشغالهم عن القضايا الحقوقية للصحفيين. وأنا في تقديري أنه من المفترض أن أي مجلس نقابة سواء هذا أو القادم ان يركز على الموضوعين بنفس المستوى سواء فيما يخص الحريات العامة أو فيما يخص الحقوق وايضاً على الصحفيين الممثلين في مجلس النقابة الا يجعلوا مجلس النقابة جزاءاً من أحزابهم السياسية لأنه للأسف الشديد أعتبرت نقابة الصحفيين هي ساحة للتنافس بين الاحزاب السياسية وبالتالي وجدنا صحفيين ولائهم لأحزابهم مما اثر على ولائهم للمهنة وبالتالي تم التعامل بمعياريين مع زملاء المهنة حيث نلاحظ أنه إذا كان هذا الصحفي أو ذاك من حزبهم أو من انتمائهم السياسي تضامنوا معه حتى لو كان (طحس في الحمام) وقيم اصدار بيان صحفي له لكن إذا كان الصحفي من لون آخر ولو حصل ما حصل لا يتم التضامن معه.. ونتمنى ان يتم تجاوز هذا الامر من خلال الخبرة والتجارب والنضج في القريب العاجل ويكون الاهتمام بالمهنة وبالزمالة قبل أي ولاء حزبي.

وفي تصوري أن البيان الذي صدر عن الاجتماع التشاوري للصحفيين في عدن ولحج وأبين جاء بالحد الأدنى من المطالب للصحفيين ليس في لحج وعدن وأبين ولكن على مستوى عموم الجمهورية وبالتالي أنا لست شمولياً بحيث أعتبر انه علينا أن نلتزم بهذا ولكن نقول انه من الأهمية بمكان عدم تجاهل المطالب التي جاءت في هذا البيان باعتبار انها كما سبق وقلت هي ادنى المطالب لكن في السياق نفسه أرى ايضاً ان نتمسك بقضية انتخاب النقيب فقط في الاجتماع الاستثنائي أو نقول لابد من قلب المائدة او الطاولة على مجلس النقابة ولكن نرى الأمور والمزاج العام للقاعة وليس عيباً ان يأتي فريق وعنده مطالب معينة فريق يتكلم بانتخاب مجلس النقابة وفريق يطالب فقط بانتخاب نقيب ونشوف القاعة لمن.. لكن أتمنى ان يسود الوئام والا يكون طرح هذه القضية مفتاح لأزمة وفوضه تخل بالنظام وان لانخرج منقسمين.. وأنا اعتقد أن خروج النقابة موحدة هي مكسب للجميع ولا بأس ايضاً من القبول بمختلف الافكار وهناك من الزملاء من يرى ان يختصر الاجتماع الاستثنائي بانتخاب النقيب وفق النظام الاساسي وان نترك المرحلة القادمة ترتب فيها بعض الأمور وهناك من الزملاء بمن يرى العكس ان ننتهز الفرصة وان تكون كل القضايا على طاولة البحث وبالتالي أنا أرى ان نناقش كل الأمور بشفافية في جو من النظام والمودة والاحترام المتبادل وان يكون هدفنا الرئيس ان نخرج موجدين لا ممزقين.

أيمن محمد ناصر :
ولاء أعضاء مجلس النقابة لأحزابهم.. وتضامنهم واصدار البيانات للصحفيين من نفس اللون الحزبي

أين هي حقوق الصحفيين ؟!

●الأخ / أحمد علي مسرع من صحيفة (١٤ أكتوبر) قال :

هنالك ياعزيزي - زكريا أطال الله في عمرك من يبتغون تصوير الاشكالية القائمة فيما بين القاعدة الصحافية العريضة ومجلس النقابة المفروض قسراً على الصحافيين بأن الامر لا يعدو أكثر من أزمة خلو منصب النقيب .. بغية ذر الرماد في العيون وإبعاد عامة الصحفيين عن أسباب وبواعث الازمة .. فالقاعدة الصحفية أضحت تتساءل ماذا صنعت لنا القيادات الصحفية المتعاقبة ، أين هي حقوق الصحفيين وماذا عن وضعهم المعيشي والسكني والمهني والصحي والاسري المزري فيما تلكم القيادات تعيش بحبوحة الملوك هات ياسفرات وهات يا ولائم وهات يافنادق فخمة وبدلات سفر دسمة وبدلات اجتماعات ومتابعات يسيل لها لعاب الطفل قبل الكبير في الوقت الذي زملاؤهم في المهنة يعانون من شظف العيش وأنين الامراض الناهشة اعطيك مثلاً .. كل النقابات المهنية استطاعت أن تنتزع حقوقاً مشروعة لاعضائها خذ مثلاً .. القضاء .. أعضاء النيابة - الاطباء - المهندسين - النفط والمعادن ولم يبق سوى الصحافيين الذين ما زال قانون الخدمة المدنية يتعامل معهم سواسية مع عمال النظافة .. أقسم لك هنالك عمال تنظيف في مرفقي يستلمون أكثر مني والسبب أن قيادتنا النقابية سابحة في بحيرة النعيمات والمثل يقول " الشبعان لا يحس بقرسات بطن الجيعان" فيا ترى من أعطى لمثل هؤلاء حق ابتلاع الاخضر واليابس كل ممتلكات وموارد وموازنات النقابة واخضاعها لاشباع شهواتهم لمجرد أنهم يجيدون ببراعة العزف بمهارة على مقام المساومة الحزبية لجماعة الفك المشترك وهات يازعيق " ما بوش ديمقراطية" " أين حقوق الانسان " .. أي حقوق تطالبون بها وأنتم تلتهمون ليل نهار حقوق الصحافيين ؟!!

أوافقكم على ماجاء في ديباجة سؤالكم الثاني غير أني اضيف ليس هنالك إهتمام حقيقي أو تركيز حقيقي على مشاكل الديمقراطية بقدر ما هو مسلك ذكي لركب الموجة العالمية السائدة حالياً بغية التغطية عن التجاهل العمد لحقوق الصحفيين من فرضوا كقيادات لنقابة الصحفيين لا هم لهم سوى إرضاء رغبات أحزابهم وتنفيذ مآربها مقابل إلتهام كافة المغانم وإخضاعها للانتفاع الشخصي غير المشروع .. لذا فالجماعة ليس لديهم وقت للتعامل مع هموم ومعاناة ولواعج الآخرين .

البيان الصادر عن اللقاء التشاوري الموسع للصحفيين في عدن - لحج - أبين جاء تجسيداً خلاقاً لمعاناة جموع الصحفيين لا سيما بعد أن طفح بهم الكيل لذا كان لا مناص لهم من القول وبصوت واحد " باي .. باي مجلس نقابة خردة" غير أن الاجتماع قد أغفل نقطة هامة هو الآخر حتى لا يكون الامر " ديمة وخلفنا بابها" فبقدر ما أشار الى أن طابوراً طويلاً من الدخلاء والمخبرين والمزمرين قد صرفت لهم بطائق عضوية النقابة إذا لكل هؤلاء الدخلاء الحق في ترشيح أنفسهم لمنصب النقيب ولا أدري لماذا أغفل هذا الاجتماع طيب الذكر عمليه ضرورة وضع أسس ومعايير لمن يحق لهم الترشيح لمنصب نقيب .. أعرف هنالك من وجهت له تهمة جنائية وهو قيد المثول أمام القضاء قريباً بتهمة قتل جنين في بطن أمه فمع ذلك رشح نفسه لمنصب نقيب الصحفيين ولم يجرؤ أحد على القول له "stop" كون قانون النقابة أعطى الحق لكل من يحمل مجرد بطاقة عضوية -- الله يستر .

محمود ثابت:
استغرب من تصريح (الثوري) والبيان الصادر عن الاجتماع التشاوري أغرب من تصحيح أوضاع مجلس النقابة

لابد من تعديل النظام الداخلي وتوسيع عضوية مجلس النقابة

●الاخ / نجيب محمد يابلي من صحيفة (الايام) تحدث قائلاً :

أزمة نقابة الصحفيين تكمن في عدم وضوح قانون الصحافة أولاً وثانياً في آلية عمل النقابة ، لأننا نريد آلية عمل عملية من خلال توسيع المجلس العام فبدلاً من أن يكون هناك "١٢" عضواً نقترح أن يرتفع العدد إلى "٤٢" عضواً يمثلون المحافظات بحسب كثافة العمل الصحفي لأن اجتماع الجمعية العمومية سنوياً يكلف ما لايقل عن ثلاثين مليون ريال ومثل هذا الرقم لا توفره إلاّ جهة واحدة وهي الحكومة .

ونحن نرى أن على النقابة أن لا تنطوي تحت التمويل الحكومي كونها منظمة مدنية ، على أن تكون ميزانية النقابة من اشتراكات الصحفيين فالأزمة ليست خلو النقابة من منصب النقيب ولكن في الوضع العام للنقابة ، ونقيب الصحفيين هو القائد لهذه النقابة وينبغي أن يجمع غالبية الصحفيين عليه .

ونحن مع من يجد في نفسه تحقيق هذه المطالب فإذا ما وجد الصحفي تأميناً صحياً مثلاً فإنه لن يتأخر عن دفع اشتراكاته ، كما أن الاشتراكات ستغطي نفقات "٤٢" عضواً بدلاً من أكثر من ١٢٠٠ عضو تقريباً.

وفي الحقيقة أنا مع هذا الطرح القائل بأن النقابة اهتمت بتضخيم نفسها والاهتمام بقضايا مهمة ولكن دون الاهتمام بالأهم وهو الجانب الصحي والمعيشي للصحفي وإهمال حقوقهم المتمثلة بالهيكل الصحفي بدلاً من أن يستجدي الصحفيون حقوقهم وحتى هذا (التضخيم) تصرف عليه مبالغ هي لو صرفت لصالح الصحفيين لكانت أفضل وأجدى ولكن النقابة غفلت عن هموم وتطلعات الصحفيين وارى أن تعديل النظام الداخلي مطلوب فنحن نعلم أن القانون تصدره الحكومة ولكن النظام الداخلي يختص بالصحفيين وبهمهم ، ونأمل أن يعدل النظام الداخلي ليغطي النقص في القانون إن وجد ونحن لا نتمنى أن يكون هناك نقص في القانون لأنه لا عودة الى الوراء ونتمنى أيضاً أن يجاري - القانون- المتغيرات الدولية الداخلية والخارجية وإن لا يبقى جامداً .

فلابد من تعديل النظام الداخلي وإنتخاب مجلس النقابة وتوسيعه .

نأمل أن يخرج المؤتمر بقرارات تخدم قضايا الصحفيين

● الأخ / عبدالرؤوف هزاع صحفي في صحيفة (١٤ أكتوبر) :

لم تكن أزمة النقابة في خلو منصب النقيب وإنما في الوضع العام للنقابة وما تعيشه الآن لأنها لم تتمكن من تنفيذ مهامها المطلوبة ولم تستطع أن تكسب ثقة الصحفيين وذلك لأنها لم تقدم لهم شيئاً يذكر فحال الصحفي ما زال كما

النقابة تعيش أزمة منذ أكثر من عشر سنوات

● الصحفي / نصر مبارك باغريب المركز الاعلامي لمحافظة عدن :

لاتقتصر أزمة نقابة الصحافيين على خلو منصب النقيب بعد إستقالة الزميل / محبوب علي القباطي من منصبه بل إن هذه الاستقالة جاءت كتعبير جزئي وهامشي عن الأزمة التي تعيشها النقابة منذ أكثر من عقد ونيف من الزمن وحالة الضعف التي تعتري أوصالها التي لم تستطع أن تحقق أي مكسب حقيقي للصحفيين ابتداء من عدم قدرتها على الحصول على حقوق الصحفيين المادية وتحسين مستوى دخولهم مروراً بعدم قدرتها على تأمين قدرلائق من الاستقرار المعيشي والوظيفي وصولاً الى غياب تفاعلها الجاد مع قضاياهم المهنية ودفاعها عن حرية التعبير والقوانين واللوائح التي تمسهم مباشرة كضعف موقفها في مواجهة التعديلات الجديدة على قانون الصحافة وتخاذلها عن تغيير النظام الداخلي للنقابة الذي عفى عليه الزمن والحديث حول مواقف النقابة الضعيفة يطول ولا يتسع المجال هنا لذكرها .

وفي رأيي لا يمنع أن تهتم النقابة بالقضايا السياسية العامة التي تمس اعضاءها وتصدر البيانات التي تعبر عن موقف اعضائها تجاه أي قضية ولكن أن يتم التركيز من قبل النقابة على هذه الامور دون غيرها أو أن تطغى على الهموم المباشرة وأولويات الصحفيين فذلك يعد ترفاً تنظيمياً يصب في غير موضعه الصحيح ولا يخدم أهداف النقابة الاساسية في الدفاع عن الصحفيين وتبني همومهم والرفع من مستواهم المادي والفكري والاجتماعي والثقافي .. إلخ .

عبدالسلام هائل شرف:
دخول عوامل الحزبية في مجلس النقابة أدى إلى فتور أداء مجلس النقابة

احمد محمد عبدالفتاح:
شرذمة النقابة واختلاق المشاكل داخل مجلسها ليس في صالح النقابة ولا صحفييها

نصر باغريب:
يجب الا يقتصر جدول أعمال المؤتمر على انتخاب النقيب بل مناقشة كافة القضايا التي تهم الصحفيين